

الأمن الغذائي في الوطن العربي، إنجازات وتحديات 2012/2000

Food Security in the Arab World: Accomplishment and Challenges 2000/2012

(أ) أجبارة مراد، (ب) أد. راتول محمد

(أ) أستاذ مساعد «أ» بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة الشلف - Morad_djebara@yahoo.fr

(ب) أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة الشلف -

ملخص

رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدول العربية لسد فجوة الغذاء، إلا أن الأمن الغذائي لا يزال يشكل تحديا ملموسا وقاسيا رغم توفر كل الإمكانيات لتحقيقه، فمن خلال تحليلنا لواقع الأمن الغذائي للوطن العربي خلال الفترة 2013/2000 تبين لنا أن الفجوة الغذائية ما فتئت تتفاقم إذ بلغت 35.6 مليار دولار سنة 2013...، ولقد أظهرت الإحصاءات تصاعد قيمة التجارة الخارجية للسلع الغذائية خلال الفترة (2012/2010) إذ بلغت سنة 2012 نحو 75.1 مليار دولار، تمثل منها الصادرات 16.26 مليار دولار وبنسبة تغطية للواردات تقدر بـ 27.7%. وهذا ما يبين بوضوح حقيقة الانكشاف الغذائي العربي.

الكلمات الدالة: الأمن الغذائي، العجز الغذائي، الفجوة الغذائية، معدل الانكشاف الغذائي، الاكتفاء الذاتي، الوطن العربي.

Abstract

Despite all the efforts carried out by Arabic countries to bridge the food gap, achieving food security remains a significant and tough challenge. Through the present analysis of food security reality in the Arab world during the period 2000/2013, we come to the reality that the food gap has worsened. It has reached 35.6 billion dollars in 2013, statistics have showed that the value of foreign trade food commodities during the period (2010/2012) has increased, reaching about 75.1 billion dollars in 2012 among which 16.26 billion dollars are exports and 27.7% imports. These results reveal clearly the vulnerability of food security in the Arab world.

Keywords: Food Security, Food Shortages, Food Gap, Food Exposure Rate, Food Self sufficiency, Arab World.

مقدمة

الدول العربية بإطلاق حزمة من السياسات والإستراتيجيات الزراعية بغية تقليص حجم الفجوة الغذائية وتحقيق قدر مناسب من الأمن الغذائي، لكن للأسف لا تزال الفجوة الغذائية للدول العربية مرتفعة حيث تعبر عن عمق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه. وهو ما يعكس مشكلة بحثنا هذا والذي نسعى إلى الإجابة عليها.

إشكالية الدراسة

إلى أي مدى استطاعت الدول العربية أن تقلص من قيمة الفجوة الغذائية وتحقق أمنا غذائيا لشعوبها؟

تتقدم مشكلة توفير الغذاء إحدى أهم خمس مشكلات رئيسية في العالم وهي الغذاء (الفقر)، الطاقة، التضخم، السكان والتلوث، وقد واجه العالم في مطلع السبعينات أزمة غذائية خطيرة، انعكست في زيادة الاهتمام العالمي بمشكلة الغذاء وآثارها وكيفية مواجهتها، وتماشيا مع هذا الاهتمام العالمي نجد ومنذ أكثر من ثلاث عقود مضت والدول العربية تستهدف تحقيق أمن غذائي لشعوبها وتوفير غذاء صحي لهم بعيدا عن مخاطر استيراده من الخارج، ومع بداية الألفية الجديدة قامت معظم

وللإجابة على التساؤل الرئيسي قمنا بتفكيكه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية

• ما هو مستوى الأمن الغذائي الذي تسعى الدول العربية إلى تحقيقه؟

• ما مدى قدرة الموارد الزراعية العربية على تحسين أوضاع الأمن الغذائي؟

• ما مدى مساهمة التجارة الخارجية الغذائية (الصادرات، الواردات) في تحسين أوضاع الأمن الغذائي؟

• هل تتعرض الدول العربية إلى مخاطر انعدام الأمن الغذائي؟

فرضيات الدراسة

• تسعى الدول العربية إلى تحقيق أمن غذائي بكل أبعاده.

• لا تزال الزراعة العربية عاجزة عن تحسين أوضاع الأمن الغذائي في المنطقة.

• تبقى الدول العربية بحكم مواردها المالية الكبيرة بعيدة عن مخاطر الأمن الغذائي.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى محاولة تقييم أوضاع الأمن الغذائي في الدول العربية، من خلال الوقوف على مدى تقدم الدول العربية في تحسين مؤشرات الأمن الغذائي.

أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من كون الأمن الغذائي يعتبر من أهم مقومات الأمن القومي العربي، وما لغياب هذا الأخير من انعكاسات خطيرة على أوضاع المجتمعات العربية (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، أمنية...)، خاصة وأن الدول العربية مستوردة صافية لأهم السلع الرئيسية.

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة الموضوعية في تقييم أوضاع الأمن الغذائي من خلال مؤشرات دالة عليه وهي مؤشرات الاكتفاء الذاتي ومؤشرات الضخوة الغذائية ومؤشر مخاطر الأمن الغذائي، أما الحدود المكانية والزمنية فهي الدول العربية خلال الفترة 2000/2012.

المنهج المستخدم: المنهج المستخدم هو المنهج الوصفي التحليلي من خلال توصيف الظاهرة المدروسة (الأمن الغذائي) وتحليل البيانات والإحصائيات المتوفرة عنها، بغية الوقوف على قيمة الضخوة الغذائية في الوطن العربي ومعرفة مستوى الأمن الغذائي العربي المحقق بمختلف أبعاده الإستراتيجية.

هيكل الدراسة: للإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة وتحليل متضمنات الأمن الغذائي العربي من خلال الإحصائيات والبيانات المتاحة قسمنا بحثنا إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم ومتضمنات الأمن الغذائي.

المحور الثاني: تحليل معادلة الغذاء في الوطن العربي

المحور الثالث: معدلات الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الأساسية في الوطن العربي

المحور الرابع: الضخوة التجارية ومخاطر الأمن الغذائي العربي.

المحور الأول: مفهوم ومتضمنات الأمن الغذائي

كما ذكرنا في المقدمة فإن الأمن الغذائي يمثل مرتبة متقدمة في قائمة الحاجات الأساسية في الدول العربية، لذا فلا غرابة أن يولي اهتماما بالغاً في الأوساط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فنجد أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة منذ نهاية النصف الأول من القرن العشرين (1949) أول من اهتم وأشار إلى مفهوم الأمن الغذائي، إذ تنص المادة (25) منه (الحق في مستوى لائق من الغذاء للفرد وأسرته)، وأعقب بالكثير من القرارات الدولية والإقليمية التي تؤكد على هذه الحقوق وضرورتها، أما عربياً فتعتبر المنظمة العربية للتنمية الزراعية من أهم المنظمات الإقليمية، إذ منذ نشأتها وهي تقوم برصد أوضاع الزراعة وتحليل أوضاع الأمن الغذائي فيها، وكان آخرها إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة لتحقيق أمن غذائي مستدام في الدول العربية خلال (2005-2025).

وبناء على ما سبق وتماشياً مع هذه الاتجاهات الدولية والعربية، أصبح هناك التزام قائم على الحكومات اتجاه أفراد مجتمعاتها بتوفير مستوى لائق من الغذاء للفرد وأسرته، وتأمينه ضد التعرض للجوع، وهي ملزمة تبعاً لذلك باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توافق سياسات إنتاج وحفظ وتوزيع الغذاء مع هدف تأمين وحماية الحق في الغذاء ومع هدف توفير الأمن الغذائي.

كما نشير أن الحق في الغذاء يعتبر من الأهداف الإنمائية للألفية التي أقرت سنة 2000 والتي بمقتضاها سيتم تخفيض عدد ناقصي التغذية إلى النصف، إلا أن الإحصائيات تشير أن هذه الغاية ليست في متناول اليد رغم انخفاضه بصورة هامشية أي 12%، حيث بلغ عدد ناقصي التغذية حوالي 842 مليون نسمة في 2012⁽¹⁾.

وقبل التطرق إلى مفهوم الأمن لابد من الإشارة إلى بعض المفاهيم المتعلقة به:

الاكتفاء الذاتي: يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محلياً⁽²⁾ ودرجة الاكتفاء الذاتي تقيس نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للاستهلاك الكلي سواء تم إنتاجه محلياً أو تم استيراده من خارج الوطن لذلك تحسب بالعلاقة التالية:

درجة الاكتفاء الذاتي = (الإنتاج المحلي / المتاح للاستهلاك) × 100؛
لذلك هي تقيس درجة الاعتماد على الذات وعندما تساوي 100% نقول أنه تحقق الاكتفاء الذاتي ويحدث هذا عندما

يتساوى الإنتاج المحلي مع المتاح للاستهلاك⁽³⁾.

الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة⁽⁸⁾.

أما المفهوم الذي يساعد في تعزيز منهج متكامل لحل إشكالات الغذاء والتغذية هو مفهوم الأمن الغذائي الذي طرحه البنك الدولي وهو "حصول كل الناس في كل الأوقات على غذاء كافٍ لحياة نشطة وسليمة، وعناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله، ويتضمن هذا التعريف ثلاثة مبادئ هي: توافر الإمدادات الغذائية، واستقرارها، وإمكانية الحصول عليها.

كما أن تعريف البنك الدولي للأمن الغذائي قد ميز بين اللاأمن الغذائي المزمّن، واللاأمن الغذائي العابر حيث يعرف اللاأمن الغذائي المزمّن بأنه غذاء غير كافٍ بشكل مستمر بسبب العجز الدائم عن تحصيل الغذاء الكافي، أما اللاأمن الغذائي العابر فيعرف بأنه انحدار مؤقت في قدرة الأسرة على تحصيل الغذاء الكافي، وكلا المفهومين قائمان على منظور الأهلية للغذاء في لوحة السياسة الغذائية، وكلاهما يركزان على وضع الأسرة والأفراد بدلا من التركيز على التجمعات الاقتصادية الشاملة⁽⁹⁾.

ومفهوم الأمن الغذائي لا يتوقف فقط على توفير الاحتياجات الغذائية لجميع أفراد المجتمع، لما للغذاء من تأثيرات على النمو والصحة ومقاومة الأمراض وقدرة الشخص الجسمانية والإنتاجية والعقلية وحالته النفسية، بل يضاف إلى ذلك جودة وسلامة الغذاء ونشر الوعي الغذائي، فنشر الوعي الغذائي من الأمور المهمة في معالجة الأمن الغذائي وسوء التغذية، فقد أثبتت الكثير من الدراسات أن حالات سوء التغذية ترجع إلى الجهل بأصول التغذية حتى في أكثر البلاد تقدما، فالفقير يعاني منها لضعف إمكانياته الاقتصادية والغني يعاني منها بسبب جهله بالأسلوب الصحي في الغذاء.

وبناء على سبق، أصبح مفهوم الأمن الغذائي ينطوي على أربعة أبعاد هي:

أولاً: إتاحة المعروض من المواد الغذائية (توافر الأغذية)، حيث يؤدي توافر الأغذية دورا بارزا على صعيد الأمن الغذائي، إذ من الضروري إيصال الإمدادات الكافية من الأغذية لفئة معينة من السكان، علما أنه ليس شرطا كافيا لضمان حصول الأشخاص على الأغذية بشكل مناسب، وتتحقق هذه الإتاحة سواء من الإنتاج المحلي (من خلال زيادة الإنتاج الزراعي كما ونوعا) أو من السوق العالمية من خلال توفير نقد أجنبي يمكنها من استيراد احتياجاتها الغذائية لا تمتلك ميزة نسبية في إنتاجها.

ثانياً: استقرار المعروض من المواد الغذائية على مدار السنة ومن موسم لآخر.

ثالثاً: إتاحة المواد الغذائية للمواطنين كافة وتناسبها مع

الفجوة الغذائية: هي التعبير الكمي لأزمة الغذاء المترتبة عن عدم كفاية الطاقات الإنتاجية المحلية في توفير الكمية اللازمة للحاجات الغذائية، وهذا ما يضطرنا إلى الاستيراد ويجب الإشارة إلى الفرق بين الفجوة الغذائية والتغذوية، حيث تعبر الأخيرة عن القيمة الغذائية للسلع المستهلكة وهذا هو الجانب النوعي للمشكلة، عكس الفجوة الغذائية التي تركز الجانب الكمي من المشكلة، فالفجوة الغذائية تقاس في اقتصاد ما بالفرق بين الإنتاج المحلي والاستهلاك من السلع الغذائية، ومن ثم تعكس مقدار العجز المحلي للسلع الغذائية في تلبية احتياجات السكان منها⁽⁴⁾.

انعدام الأمن الغذائي: إن توفر أمن غذائي يعني الطلب أقل من العرض (الطلب < العرض)؛ في حين يقصد بانعدام أمن غذائي حالة الطلب أكبر من العرض (الطلب > العرض)⁽⁵⁾، فرغم تعقد ظاهرة انعدام الأمن الغذائي إلا أنه يمكن الاستدلال عليها وقياسها من خلال جملة من المؤشرات، كنقص التغذية الناجم عن عدم توفر الغذاء بالكميات الكافية والنوعية الجيدة (مثلا ارتفع عدد ناقصي التغذية في العالم إلى 925 مليوناً في سنة 2010)، أو صعوبة الوصول إلى الغذاء بسبب تدني مستوى دخل المستهلكين، أو ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية أو عدم كفاءة شبكة التوزيع، ويمكن قياسه أيضاً عن طريق السرعات الحرارية اليومية⁽⁶⁾، أو ظهور علامات فيزيائية تدل على نقص الغذاء مثل النحول أو المرض، وفي بعض الحالات قد يكون الغذاء متوفراً، لكن لا تكون الوجبات صحية ومنتظمة ومتوازنة، مما يجعل الجسم عاجزاً عن الاستفادة بها على نحو سليم⁽⁶⁾.

أما الأمن الغذائي فيقصد "قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، ويتم توفيرها إما بإنتاجها محلياً، أو بإنتاج جزء منها واستيفاء الباقي عن طريق توفير حصيلته كافية من عائد الصادرات الزراعية تستخدم في استيراد هذه الاحتياجات"⁽⁷⁾.

وعليه فإن الأمن الغذائي هو أن تنتج الدولة أكبر قدر مما تحتاجه من الغذاء بالكمية المتوازنة وبطريقة اقتصادية، تراعي فيها الميزة النسبية للسلع التي تحتاجها، وأن تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية إذا لزم الأمر، وأن تتوفر لها صادرات زراعية أو صناعية أو الاثنين معاً، بحيث تؤمن ما تحتاجه من النقد الأجنبي لاستيراد المواد الغذائية التي لا تملك ميزة نسبية في إنتاجها محلياً، وأن توفر لكل مواطن ما يكفي من الغذاء بالكمية والنوعية اللازمة للنشاط والصحة مع مراعاة عدالة توزيع الغذاء لكل أفراد المجتمع، ولا سيما ذوي الدخل المنخفض، وتحقق في الوقت نفسه مخزوناً من الغذاء يكفيها لمدة لا تقل عن ثلاث أشهر تلجأ إليه في الظروف غير الطبيعية أو الاضطرابية.

وتعرفه الفاو (منظمة الأغذية والزراعة الدولية) بأنه توفير

دخولهم.

رابعا: سلامة الغذاء وجودته وفق المواصفات المعتمدة بالإضافة إلى نشر الوعي الغذائي لجميع مستهلكي الغذاء.

إن الأبعاد السابقة يمكن قياسها من خلال مجموعة من المؤشرات، وقد تضمن التقرير الخاص بحالة انعدام الأمن الغذائي في العالم الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة عام

2014 مجموعة أوسع من المؤشرات التي تحيط بانعدام الأمن الغذائي بمختلف أبعاده، فضلاً عن العوامل المحددة له ونتائجه، وتسمح مجموعة المؤشرات هذه الخاصة بكل بلد من البلدان، بتكوين صورة مفصلة أكثر لحالة الأمن الغذائي فيها، لكي يسترشد بها صانعو السياسات عند تصميم تدابير موجهة وفعالة خاصة بالسياسات وتنفيذها بما يساهم في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

الشكل رقم (01): أبعاد ومؤشرات الأمن الغذائي

البعد	مؤشرات الأمن الغذائي
التوافر	مدى مواءمة إمدادات الطاقة التغذوية المتوسطة/ القيمة المتوسطة لإنتاج الغذاء/ نصيب إمدادات الطاقة التغذوية المستمدة من الحبوب والحبوب والدرنيات/ متوسط الإمدادات من البروتينات/ متوسط الإمدادات من البروتينات الحيوانية.
القدرة المادية والاقتصادية للوصول إلى الغذاء	نسبة الطرقات المعبدة إلى إجمالي الطرقات/ كثافة الطرقات/ كثافة السكك الحديدية. المؤشر المحلي لأسعار الأغذية.
الاستخدام	الوصول إلى مصادر محسنة للمياه/ الوصول إلى مرافق محسنة للصرف الصحي. النسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من الهزال/ التقزم.
الاستقرار	النسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من نقص في الوزن/ النسبة المئوية من الكبار الذين يعانون من نقص في الوزن/ معدل انتشار فقر الدم لدى النساء الحوامل/ معدل انتشار فقر الدم لدى الأطفال دون الخامسة من العمر/ معدل انتشار نقص فيتامين A/ معدل انتشار النقص في اليود. نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب/ النسبة المئوية من الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري/ قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات الإجمالية من البضائع. الاستقرار السياسي وغياب العنف أو الإرهاب/ تقلب الأسعار المحلية للأغذية/ اختلاف إنتاج الأغذية للفرد الواحد/ اختلاف الإمدادات الغذائية للفرد الواحد. معدل انتشار نقص التغذية/ نصيب الأغذية مما ينفقه الفقراء/ عمق العجز الغذائي/ معدل انتشار عدم كفاية الغذاء.

المصدر: منظمة الزراعة والأغذية التابعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2013، الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة، 2014، ص: 16 <http://www.fao.org>.

المحور الثاني: تحليل معادلة الغذاء في الوطن العربي

انطلاقاً من تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية (الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، وتقارير أوضاع الأمن الغذائي العربي...) والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، تبين استمرار وجود عجز في الغذاء بلغ مستوى مرتفع في بعض السلع الغذائية الرئيسية وفي مقدمتها الحبوب (القمح)، وهو ما يؤكد أن الانكشاف الغذائي أو الفجوة الغذائية مرتفعة وتشكل تهديداً واضحاً للأمن القومي العربي، رغم تراجعها إلى حوالي 34.35 مليار دولار سنة 2010/2011 بعد ما كانت 36.2 مليار دولار سنة 2009، ويعود سبب ذلك إلى تراجع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية بحوالي 2.8%، لتستقر سنة 2012 في حدود 35 مليار دولار.

وللوقوف على حقيقة الانكشاف الغذائي العربي نعرض جزءاً مما جاء في وثيقة الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة التي تلخص هذا الوضع إذ جاء فيها "منذ ثلاث عقود مضت والدول العربية تستهدف تحقيق أمن غذائي قومي عربي وتوفير الغذاء صحياً للشعوب العربية، وإذا كانت الأقطار العربية قد حققت بعض النجاحات في مجال رفع معدلات الإكتفاء الذاتي من بعض السلع الغذائية، كالقمح والخضر واللحوم الحمراء والفواكه والأسماك، فإن جودة هذه السلع من جانب منها هو دون المواصفات العالمية، ومازلنا، رغم ذلك، في أمس الحاجة إلى سياسات قومية مدعومة بسياسات قطرية تحقق أمناً غذائياً قومياً عربياً بجودة مناسبة وبأسعار مناسبة، ومازال هذا الهدف لم يتحقق وصعب المنال"، ونحن بدورنا

نقول رغم تحسن بعض معدلات الاكتفاء الذاتي لبعض السلع فإنها غير كافية وضعيفة، سواء بمقارنتها بمثيلاتها في بعض الدول النامية حتى لا نقول متقدمة، ولا كانت متجاوبة مع حجم الجهود المبذولة والأموال المرسودة للنهوض بالقطاع الزراعي من أجل تحقيق هذا الهدف إذ تعرف هذه الضجوة تزايداً ملحوظاً سنة بعد أخرى. و للتدليل على ما سبق نعرض الجدول التالي الذي يبين تطور الإنتاج الزراعي والمنتج من الاستهلاك.

الجدول رقم (01): المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي (ألف طن)

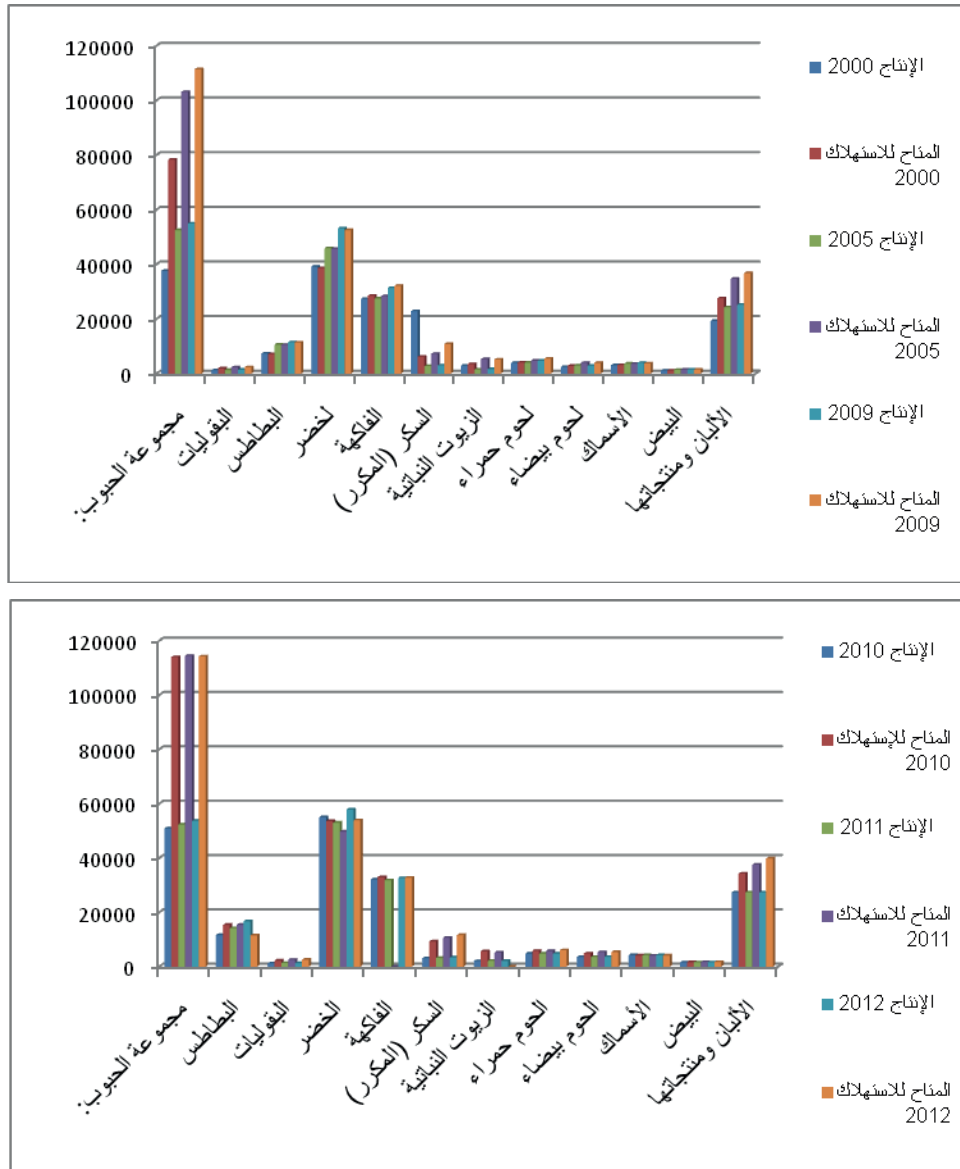
المجموعات السلعية	الإنتاج 2000	المتاح للاستهلاك 2000	الإنتاج 2005	المتاح للاستهلاك 2005	الإنتاج 2009	المتاح للاستهلاك 2009
مجموعة الحبوب	37606	78318	52549	103132	54976	111385
البقوليات	1255	1911	1302	2284	1438	2314
البطاطس	7360	7096	10592	10510	11453	11352
الخضر	39164	38597	45926	45664	53151	52540
الفاكهة	27367	28509	27501	28385	31341	32144
السكر (المكرر)	22897	6158	2791	7212	2995	10845
الزيوت النباتية	2927	3454	1495	5294	1650	5139
لحوم حمراء	3923	4043	4029	4731	4707	5464
لحوم بيضاء	2438	2833	2959	3939	2916	3914
الأسماك	3062	3133	3662	3619	3933	3714
البيض	1118	1148	1410	1464	1494	1521
الألبان ومنتجاتها	19307	27568	24316	34763	25205	36778
المجموعات السلعية	الإنتاج 2010	المتاح للاستهلاك 2010	الإنتاج 2011	المتاح للاستهلاك 2011	الإنتاج 2012	المتاح للاستهلاك 2012
مجموعة الحبوب:	50900	113964.1	52300	114435.5	53700	114207.1
البطاطس	11630.8	15371.7	14166.4	15371.7	16702	11498.6
البقوليات	1228	2214.4	1343.8	2545.5	1300.7	2567.1
الخضر	55020.5	53575.1	53012.2	49727.5	57849.2	53904.3
الفاكهة	32107.6	32929	31800.5	9 32273.5	32601.9	32725.5
السكر (المكرر)	3094.6	9258.5	3200.1	10622.1	3405.6	11613.3
الزيوت النباتية	2067.8	5614	2158	5233.8	2100.1	7 5104.7
لحوم حمراء	4800	5830	4800	5779.6	4800	6037.6
لحوم بيضاء	3600	4884.6	3600	5351.5	3600	5419
الأسماك	4200	4107.2	4200	4076.2	4200	4125.8
البيض	1600	1631.9	1600	1680.2	1600	1697.4
الألبان ومنتجاتها	27300	34264.2	27300	37552.5	27300	39841.4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2009 و 2012، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية (أعداد مختلفة)، الخرطوم، السودان.

– بالنسبة لإنتاج (اللحوم، الأسماك، البيض، الألبان ومنتجاتها)

هو عبارة عن متوسط السنوات 2010-2011-2012

الشكل رقم(02): تطور الإنتاج والتمتع للاستهلاك من المجموعات السكانية الرئيسية (ألف طن)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (01).

فقد زاد إلى ما نسبته 31.6% سنة 2005 مقارنة بسنة 2000، ونحو 8% سنة 2009 مقارنة بسنة 2005، ليصل إلى 2.5% سنة 2012 مقارنة بسنة 2009*.

أما متوسط استهلاك الفرد من الحبوب بلغ نحو 309.71 كيلوغرام سنة 2012 وهو بذلك ينخفض بمقدار 7.29 كيلوغرام مقارنة بسنة 2009، وهذا يعكس حقيقة مفادها أن التحسن في الإنتاج لا يعطي دلالات على تحسن متوسط استهلاك الفرد من الحبوب، كما نثير ملاحظة أخرى وهي أن الإنتاج من الحبوب على الصعيد العربي زاد بنحو 16.1 (مليون طن) في سنة 2012 مقارنة بسنة 2000، في حين تزايد الاستهلاك بـ 35.9 (مليون طن) للمدة نفسها، أي أن الاستهلاك زاد بمعدل 222% مقارنة بالإنتاج، وهذا يعني أن متوسط الزيادة في إنتاج الحبوب تعد متواضعة بالمقارنة بحجم

إن تحليل معادلة الغذاء* للوطن العربي خلال هذه الفترة، ومن خلال الجدول والشكل البياني السابقين تبين أن الاستهلاك من كافة المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية يتجاوز الإنتاج منها، باستثناء مجموعات الخضار والفواكه والأسماك، ويتركز العجز بصفة رئيسية على مجموعة الحبوب على الرغم من أنها تحتل المراتب الأولى في سلم الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع، وقد تبين أن إنتاج هذه المجموعة قد زاد بما نسبته 39.7% سنة 2005 مقارنة بسنة 2000، غير أن هذا المعدل عرف تراجعاً بمقدار 4.6% سنة 2009 مقارنة بسنة 2005، أما سنة 2010 فإن إنتاج هذه المجموعة عرف تراجعاً بمقدار (4076 ألف طن) أي أن معدل نمو الإنتاج سالب (-7.4%) مقارنة بسنة 2009، وقد بلغ (-4.8%)، (-2.3%) للسنوات 2011، 2012 على التوالي. أما الاستهلاك من المجموعة نفسها

العربي وغياب منظومة الإرشاد الزراعي، أما الثاني فهو العامل السياسي إذ تسعى بعض الحكومات إلى الحصول على العملات الصعبة من خلال التأكيد على الإنتاج التجاري، لأن صفة هذا الإنتاج يتم تصديرها ليستورد مكانها نوعية رديئة وتعتبر الزراعة فيما عدا ذلك معاشا سواء كانت كثيفة أو تقليدية⁽¹¹⁾، وكل ما سبق بالإضافة إلى الفجوة التقنية أدى إلى ضعف الإنتاجية في كثير من محاصيل مجموعة الحبوب مقارنة بنظيراتها العالمية.

متوسط المتاح للاستهلاك، وهذا يعود إلى الارتفاع في معدل النمو السكاني مقارنة إلى النمو في الإنتاج الزراعي. أما عن أسباب تقلبات الإنتاج من الحبوب خاصة، فيعود بالدرجة الأولى إلى عوامل مناخية وبيئية، وذلك لعدم قدرة السياسات الزراعية على التحكم في المتغيرات المذكورة، ولاسيما ما يرتبط بالهطول المطري، وتواضع المقدرة على التوسع في الإرواء التكميلي⁽¹⁰⁾، بالإضافة إلى عدم الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية وضعف المستوى التقني للمزارع

الجدول رقم(02): مساحة، إنتاج وإنتاجية بعض محاصيل مجموعة الحبوب في الدول العربية والعالم

محصول القمح				
البيان	الوحدة	الوطن العربي	العالم	الوطن العربي / العالم %
المساحة	مليون هكتار	9,9	220,7	4,5
الإنتاج	مليون طن	24,6	704,1	3,5
الإنتاجية	طن / هكتار	2,5	3,2	78,1
محصول الشعير				
المساحة	مليون هكتار	5,8	48,6	11,8
الإنتاج	مليون طن	5,9	134,3	4,4
الإنتاجية	طن / هكتار	1	2,8	37,4
محصول الذرة الرفيعة				
المساحة	مليون هكتار	13,6	35,5	38,3
الإنتاج	مليون طن	6,8	54,2	12,5
الإنتاجية	طن / هكتار	0,5	1,5	33

المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، مرجع سابق، ص: 15... 21

استهدفت سياساته العقلانية المؤدية إلى الكفاءة التنافسية في إطار اقتصادات العولمة، وتعظيم عوائد عناصر الإنتاج الزراعي بالاعتماد على سياسات التجارة الخارجية للسلع المشار إليها، ونظرا إلى غياب مزايا السوق في هذه الاقتصادات، فإن بعض البلدان العربية اتجهت نحو تعظيم اكتفائها الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية تحوطا من الصدمات المتوقعة محليا مثل الحصار الاقتصادي وحالات الجفاف، أو خارجيا مثل السلوكات الاقتصادية للسوق العالمية غير التنافسية، ومتضمنات التكتلات الاقتصادية والإقليمية⁽¹³⁾.

وقد جاء الاهتمام في بعض الدول العربية بمعيار "الاكتفاء الذاتي" مع تواضع قدراتها التنافسية في مجال التجارة الخارجية، وبذلك يعكس هذا المعيار على الصعيد الوطني مدى قدرة قاعدة مواردها الزراعية على توفير الغذاء محليا، لاسيما في حالة التصدي للصدمات السعرية والبيئية التي تواجه الغذاء.

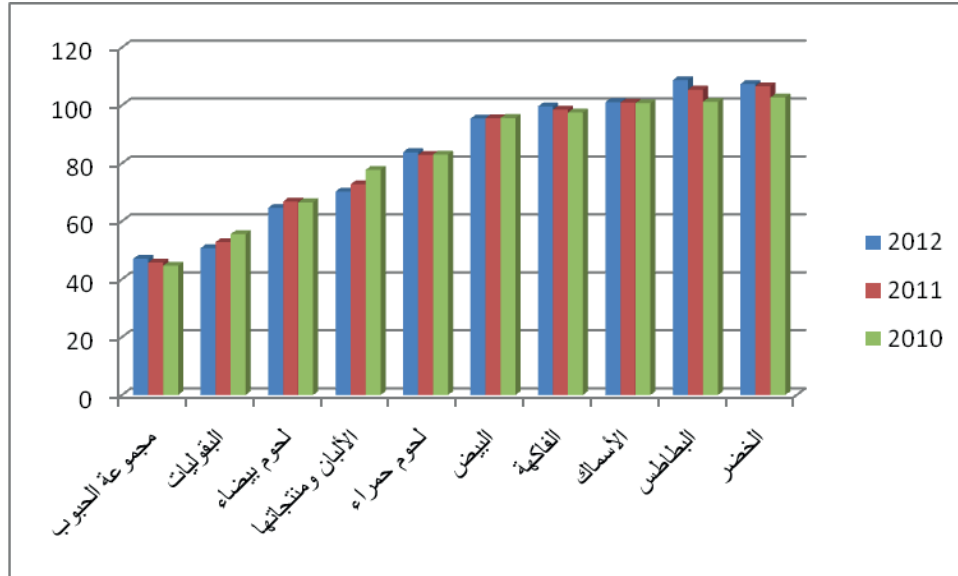
والجدول التالي يبين نسب الاكتفاء الذاتي للمجموعات السلعية الغذائية في الوطن العربي

كما يتعرض حجم الإنتاج الكلي من السلع الغذائية إلى الفقد ما بعد الحصاد قدر سنة 2012 بـ (7) ملايين طن من الحبوب، وحوالي مليون طن من البذور الزيتية و(127) ألف طن من البقوليات، وحوالي (10) ملايين طن من الخضروات و(1,7) مليون طن من البطاطس و(4) ملايين طن من الفواكه، وحوالي (2,9) مليون طن من الألبان ومنتجاتها. وهذا كله ينقص من حجم الإنتاج النهائي ويتم تعويضه بالاستيراد.

المحور الثالث: معدلات الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الأساسية في الوطن العربي

تعكس معدلات الاكتفاء الذاتي أو ما تسمى (مؤشرات أداء سياسات الأمن الغذائي) قدرة قاعدة الموارد الزراعية على إنتاج السلع الغذائية في المدى الطويل، غير أنه لم يعد لبعض هذه المؤشرات مثل «الاكتفاء الذاتي» أهمية قصوى في ظل الانفتاح الاقتصادي، في إطار مفاهيم الميزة النسبية والكفاءة التنافسية في إنتاج الغذاء على الصعيد الإقليمي والعالمي⁽¹²⁾، لأن المغالاة في تعظيم قيمة هذا المؤشر "الاكتفاء الذاتي" يؤدي إلى تشوهات في تخصيص الموارد وفقا لتكاليف فرصتها البديلة، في عصر

الشكل رقم (03): معدل الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الأساسية في الوطن العربي (%)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

يبين الشكل (3) أن مجموعة الخضر والفاكهة والبطاطس والأسمك تحقق اكتفاء ذاتيا مرتفعا يصل في بعض منها إلى تحقيق فائض يوجه للتصدير، في حين تمثل المجموعات الباقية اكتفاء ذاتيا منخفضا محققة بذلك عجزا يتم تغطيته عن طريق الاستيراد كما يوضحه الجدول التالي:

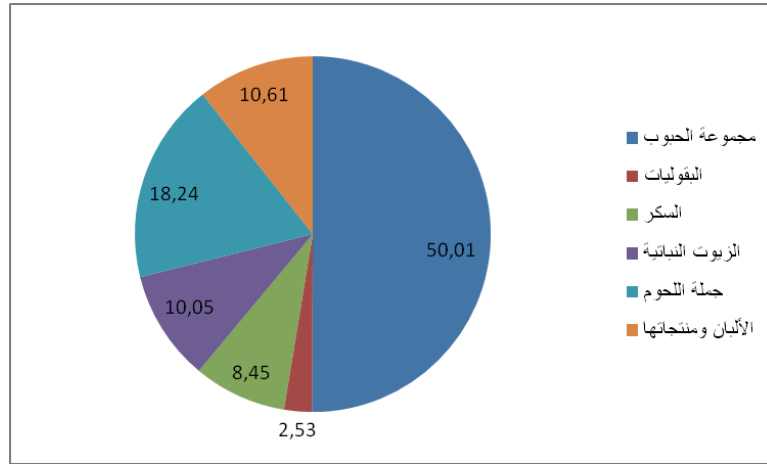
الجدول رقم (03): قيمة العجز أو الفائض للسلع الغذائية الأساسية في الوطن العربي. (مليون دولار)

2012	2011	2010	المجموعات السلعية
العجز أو الفائض	العجز أو الفائض	العجز أو الفائض	مجموعة الحبوب
19240.75	18436.18	17877.98	البطاطس
+(312.06)	+(101.61)	108.84	البقوليات
975.25	875.5	736.76	لخضر
+(2393.39)	+(1631.24)	+(869.09)	الفاكهة
+(42.42)	+(25.37)	+(69.16)	السكر
3250.61	3207.26	3435.91	الزيوت النباتية
3867.05	3913.91	4210	جملة اللحوم
7018.82	6629.68	6119.54	الأسماك
+(695.89)	+(605.66)	+(530.43)	البيض
40.32	40.82	4.32	الألبان ومنتجاتها
4081.62	3701.17	3320.71	الفجوة
35030.66	34440.64	34345.38	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المرجع السابق نفسه ، ص: ٤١

يوضح الجدول السابق قيمة الفجوة الغذائية والتي ما فتئت 35 مليار دولار. ترتفع من سنة إلى أخرى، والتي استقرت سنة 2012 في حدود

الشكل رقم (04): مساهمة المجموعات السلعية في قيمة العجز الغذائي العربي 2012 (%)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق

بينما نسب الاكتفاء الذاتي صغيرة في السلع التي يحتاجها الفقراء، كالحبوب والزيوت والدهون والسكر والبقول. وليس في هذه الظاهرة ما يدعو إلى الاندهاش، فهذه هي النتيجة المتوقعة لتحرير الزراعة العربية، وتركها لقوى السوق من جهة، وكذلك لتحرير الاقتصاديات العربية وما أسفر عنه من تزايد في الفقر، وفي مثل هذه الحالات يستجيب السوق للطلب الفعال لمن يدهم القوة الشرائية الأكبر في حين لا يستجيب لاحتياجات من يفتقرون إلى القوة الشرائية اللازمة لتحويل هذه الاحتياجات إلى طلب فعال⁽¹⁴⁾.

بقي أن نشير أن أربعة دول عربية (السعودية والجزائر ومصر والإمارات) تساهم بأكثر من 50% من قيمة الفجوة العربية.

4. الفجوة التجارية ومخاطر الأمن الغذائي العربي

التحليل السابق يوضح بجلاء انخفاض الأهمية النسبية لمعدل الاكتفاء الذاتي والذي أدى بدوره إلى تراجع المعروض المحلي من السلع، الأمر الذي أمكن للواردات من المساهمة في تحقيق العرض المطلوب طبعاً في حدود الإمكانيات والقدرات المالية للبلدان العربية، ولقد أظهرت الإحصاءات تصاعد قيمة التجارة الخارجية للسلع الغذائية خلال الفترة (2010/2012) إذ بلغت سنة 2012 نحو 75.1 مليار دولار، تمثل منها الصادرات 16.26 مليار دولار ونسبة تغطية للواردات تقدر بـ 27.7% كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (05): اتجاه قيمة التجارة الخارجية العربية للسلع الغذائية



المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، السودان الخرطوم، 2012، ص: 41

الإمكانات المالية للدولة على استدامة الأمن الغذائي، أما ارتفاعه فيشير إلى أن الأمن الغذائي على المستوى القطري (كما ينعكس في القدرة على الاستيراد) قد أصبح عرضة للخطر، غير أن انخفاضه يشير إلى قدرة السياسة الاقتصادية الزراعية على تحقيق أمن غذائي مستدام، أما عربيا أشارت الإحصائيات إلى تزايد قدرة السياسات الاقتصادية على تحقيق أمن غذائي مستدام في نهاية العقد مقارنة ببدايته، حيث قدرت قيمة هذا المؤشر بـ 9.8 و 5.9 و 6 خلال سنوات 2000، 2005، 2010 على التوالي، إلا أن حساب هذا المؤشر على المستوى العربي يعتبر مضللا بسبب تباين ثراء البلدان العربية البترولية مقارنة بالدول الأقل النمو، لذا نظهر المؤشر لكل دولة على حدى حتى تظهر قيمة المؤشر قطريا، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (5): مؤشر مخاطر الأمن الغذائي في الدول العربية (%)

البلد	2000	2005	2010	البلد	2000	2005	2010
الأردن	45.5	37.3	42.2	الصومال	36.9	78.1	95.7
الإمارات	5.9	0.4	1.7	العراق	10.8	7.2	2.3
البحرين	8.7	4.6	3.8	قطر	2.7	0.9	2.7
تونس	21.5	10	10.8	الكويت	5.5	2.3	1.8
الجزائر	51.1	8.1	9.7	ليبيا	5.8	5.3	3.9
جيبوتي	72.1	65	54.4	مصر	53.5	27.1	15.8
السعودية	6.8	4.8	6.7	مغرب	29.8	17.1	20.2
السودان	30.9	14.9	2.8	موريتانيا	22.7	25.1	4.2
سوريا	15.2	18.7	23.5	اليمن	24.5	24.3	66.1

المصدر: سالم توفيق النجفي، سياسات الأمن الغذائي العربي (حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير) رؤية للمستقبل، مرجع سابق، ص: 166

الجمركية على بعض الواردات أو حظر تصدير بعض السلع، لكن الوضع أسوأ في ما يتعلق بعنصر التمكين، خاصة مع ميل نسب الفقر إلى التزايد في كثير من الدول العربية، أما في يتعلق بسلامة وأمان الغذاء فإن بواعث القلق كثيرة، حيث تزايدت مصادر تلوث الغذاء الميكروبي والكيميائي والإشعاعي وغيرها، وأسهم الاستخدام المفرط للأسمدة الكيميائية والمبيدات بنصيب وافر من تلويث المنتجات الغذائية، فضلا عن تلويث المياه والتربة، والإضرار بصحة أهل الريف، كما تسهم عمليات الإغراق في تجارة الغذاء بقسط وافر من التلوث والهبوط بمستويات سلامة وأمان الغذاء، جراء ما يتصل بها من غش وخروج عن المواصفات المحلية والدولية على السواء، وتنتشر في الوطن العربي أغذية الشوارع والمصانع أو المعامل غير النظامية، كما تنتشر عمليات إعادة التدوير غير الآمن للمخلفات البلاستيكية وغيرها، وينتشر الغش في المواصفات، سواء في المنتجات المحلية أو الأجنبية*، والأمثلة كثيرة سواء في وطننا العربي أو الجزائر.⁽¹⁹⁾

كل ما سبق عن الجانب الكمي للانكشاف الغذائي، أما عن الاستقرار والتمكين أي توافر إمكانات الحصول على الغذاء، وسلامة وأمان الغذاء، وجودته التغذوية لا تبعث على الارتياح، ففيما يتعلق بعنصر الاستقرار فقد تعرضت الأسعار لزيادات محسوسة بين عامي 2006 و 2007، اتصالا بالأزمة الغذائية العالمية، وفي المتوسط للوطن العربي، زادت الأسعار بنسبة 10.8% للسكر، 12.8% للأرز 13.4% للألبان، 16.3% للقمح، 21.4% للزيوت النباتية⁽¹⁷⁾، أما في جوان 2011 ووفقا لتقرير منظمة الأغذية والزراعة فقد بلغ متوسط مؤشر الأسعار لمواد الغذاء 234 نقطة أي بارتفاع بلغ 39% عن مستوياته في جوان 2010، وبلغ في فبراير من نفس السنة (2011) أعلى مستوى له وهو 238 نقطة وكان الارتفاع القوي في أسعار السكر الدولية وراء الكثير من الزيادة في قيمة المؤشر. وارتفعت أسعار الألبان الدولية ارتفاعا طفيفا⁽¹⁸⁾، وهو ما جعل من الصعب على الفقراء ومحدودي الدخل تدبير احتياجاتهم الغذائية، ولولا تدخل الحكومات ببرامج الدعم وتخفيض الرسوم

خاتمة

من خلال ما سبق عرضه، يتبين أن هناك عجزاً غذائياً عربياً واضحاً، فقد أبان تحليل معادلة الغذاء العربي عن هشاشة الأمن الغذائي فيها، وتعتبر مجموعة الحبوب ومجموعة الزيوت وبدرجة أقل مجموعة الحليب والبقوليات أهم المحاصيل التي تعرف عجزاً دائماً، ما جعل المنطقة (الوطن العربي) معرضة لمخاطر انعدام الأمن الغذائي، الأمر الذي أمكن للواردات من زيادة المعروض الغذائي وهذا طبعاً على حساب الإنتاج الغذائي المحلي.

اختبار الفرضيات

1- الفرضية الأولى خاطئة، ذلك أن الدول العربية تسعى إلى تحقيق البعد الكمي (الوفرة) والقدرة (الوصول) فقط، أما بعدي السلامة والاستقرار فيحتاجان المزيد من الإجراءات والمجهودات من أجل استهدافهما.

2- لفرضية الثانية صحيحة، فعلاً لا تزال الزراعة العربية عاجزة عن تحسين أوضاع الأمن الغذائي في المنطقة.

3- الفرضية الثالثة خاطئة، ذلك أن الدول العربية التي تملك الموارد (خاصة النفطية) هي بعيدة عن مخاطر الأمن الغذائي، في حين أن الدول الفقيرة (منخفضة الدخل) لا تزال تتعرض لمخاطر الأمن الغذائي خاصة في أوقات الأزمات.

من خلال ما سبق تحليله، أمكننا الوصول إلى النتائج التالية:

1- معدلات الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الرئيسية في الدول العربية تنقسم إلى مجموعتين:

- مجموعة الاكتفاء الذاتي المرتفع (الفائض) وتشمل الخضر والفاكهة والأسماك والبطاطا والبيض.

- مجموعة الاكتفاء الذاتي المنخفض (العجز) وتشمل الحبوب واللحوم والزيوت والسكر والألبان.

2- تبقى مجموعة الحبوب عقدة الزراعة العربية التي لم تتجاوز نسب الاكتفاء الذاتي فيها في أحسن الأحوال 50%.

3- تعبر معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفضة عن عدم كفاءة الموارد الزراعية العربية.

4- أن قيمة الضجوة الغذائية في ارتفاع مستمر نتيجة تراجع الإنتاج الغذائي وبالتالي الصادرات وارتفاع الواردات، إذ بلغت سنة 2012 حوالي 35 مليار.

5- تشكل الحبوب لوحدها 50% من قيمة الضجوة الغذائية، وهذا يعني أن الأمة العربية رهينة للأسواق الدولية في سلعة إستراتيجية تأتي على رأس الحاجات الأساسية.

6- تساهم مصر والجزائر والسعودية والإمارات بأكثر من 50% من قيمة الضجوة العربية.

7- تعتمد الدول العربية على الاستيراد من الأسواق الدولية لتوفير الغذاء لشعبها، ونظراً لخضوع أسعار هذه المواد للمضاربات الدولية في أسواق تتميز أنها احتكارية، جعل الدول العربية تدفع فاتورة ارتفاع الأسعار خاصة في ظروف الأزمات الغذائية (2008 و2011).

المقترحات

انطلاقاً من النتائج السابقة، ومن أجل تقليص الضجوة الغذائية وتحقيق أمن غذائي بكل أبعاده يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

1- ضرورة النهوض بالزراعة العربية وتطويرها من أجل تقليص الضجوة الغذائية التي أثقلت ميزانيات الدول العربية خاصة منخفضة الدخل والتغلب على تحدياتها.

2- التنسيق بين الإقتصادات الزراعية العربية على الصعيد الإقليمي، وذلك وفقاً للميزة النسبية والمكانية للإنتاج الغذائي، التي تقود إلى الصيغ التكاملية التي تتمتع بها بلدان الأقاليم العربية، وكذا تعزيز الاستثمارات العربية البينية في المجال الزراعي.

3- تخصيص مبالغ دورية من مداخل النفط خاصة في فترات الطفرات النفطية للاستثمار الزراعي في الوطن العربي.

4- تعظيم مزايا الأمن الغذائي من خلال تفعيل التجارة الخارجية الزراعية سواء العربية البينية أو الإقليمية أو الخارجية غير العربية، وذلك من خلال إزالة القيود والعراقيل أمام انسيابية الصادرات والواردات الزراعية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتنسيق السياسات المتعلقة بالصحة النباتية والبيطرية، وقواعد المنشأة والمقاييس والمواصفات للسلع الزراعية والتشريعات الحاكمة لانتقال السلع الغذائية، سواء على الصعيد العربي البيني أو على الصعيد غير العربي.

5- تطوير مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في برامج تطوير إنتاج الغذاء، سواء من حيث تمويل الغذاء وتسويقه أو من حيث توفير المستلزمات الزراعية، والمساهمة في عمليات الإنتاج، والسعي نحو وضع أسس وتشريعات محفزة.

6- مراعاة التطورات الإقتصادية الدولية، ومحاولة التكيف معها في حدود عدم الإضرار بتدفقات الغذاء محلياً أو عالمياً، والمؤدية إلى تعظيم أوضاع الأمن الغذائي، وفي حالة تأكيد التوقعات التي تعد في غير صالح الأمن الغذائي العربي، فإن التحوط تجاه تلك التغيرات يعد مسألة أساسية، ولا سيما من خلال تفعيل الاستراتيجيات المحلية والإقليمية العربية لمواجهة الأزمات الغذائية ودرئها.

7- على الدول العربية المستوردة للغذاء مراعاة قواعد السلامة الصحية والبيئية للمنتجات المستوردة، بالإضافة إلى أخذ كل الإجراءات التي من شأنها ضمان استقرار الإمدادات الغذائية وأسعارها حتى في ظروف الأزمات.

الهوامش

1- منظمة الأغذية والزراعة (fao)، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم (الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة)، 2013، ص 8.

2- نزعى عز الدين، هاشمي الطيب، السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 33/المجلد التاسع/تموز 2013، ص 03.

3- أحمد عبد الولي السماوي، دور الإرشاد الزراعي في التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية، كلية الزراعة - جامعة صنعاء 2008، ص 6.

إلى مزبلة للمنتجات الرديئة وغير الضرورية التي تجاوزت قيمتها 20 مليار دولار من المنتجات المنافسة حتى للأخلاق والدين الإسلامي، ومنها الأسلحة المقلدة بكل أنواعها والتي ساهمت في ارتفاع معدلات الإجرام، وأضافوا: أصبحت عاجزة تماماً عن مراقبة الزبالة التي يستوردها مجرمون معتمدون أصبحوا لا يبالون بأرواح الجزائريين التي تزهق بفعل منتجات غير مطابقة، سواء في مجال الخردوات أو المنتجات الكهربائية والأدوية والأسمدة والمبيدات التي منعت بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا، والتي تسببت في ظهور أمراض غريبة بين الفلاحين الجزائريين، <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/190618.html> شوهد يوم 04/01/2014.

19- إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص 15.

المراجع الكتب

- سالم التوفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، أوراق عربية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2011.

- سالم توفيق النجفي، سياسات الأمن الغذائي العربي (حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير) رؤية للمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 2013.

- فرانم إيليس، السياسات الزراعية في البلدان النامية، ترجمة إبراهيم يحيى الشهباني، منشورات وزارة الثقافة السورية 1997.

- منذر محمد خدام، الأمن الغذائي السوري، العدد 08، دراسات إقتصادية، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 2010.

الرسائل والأطروحات

- عبد الفتاح عبد العزيز، علاقة نسب سعر الصرف بنسب الإكتفاء الذاتي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الزقازيق، مصر.

المجلات والمقتنيات

- أحمد عبد الولي السماوي، دور الإرشاد الزراعي في التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية، كلية الزراعة - جامعة صنعاء 2008.

- نزعى عز الدين، هاشمي الطيب، السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 33/المجلد التاسع/تموز 2013.

- ناصر عبيد الناصر، واقع الأمن الغذائي العربي وأفاق تطوره، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 14، العدد 2، جامعة دمشق، سوريا، 1998.

- أحمد تلاج، وليد إبراهيم سلطان، اثر السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في دول عربية مختارة مع إشارة خاصة للعراق - محصول القمح نموذجاً -، مجلة زراعة الرافدين، المجلد 40، الملحق، 2012.

- كفاح عباس رمضان الحمداني، مشكلة إنتاج الغذاء في دول المغرب العربي (2007/2000)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل (العراق).

- إبراهيم العيسوي، تجديد الدعوة إلى بناء أمن غذائي عربي راسخ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 50، ربيع 2010.

التقارير والمذكرات

- سمير جراد، بشار نحاس، هاجر بغاصه، نماذج الأمن الغذائي، مذكرة سياسات رقم 33، المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق، سوريا، 2010.

- منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم (الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة)، 2013.

- منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة، التجارة الخارجية والفقير (هل يمكن توظيف التجارة لصالح الفقراء)، 2005.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2007.

المواقع الالكترونية

- ar.fao.org/world_Food_situation/:http

- <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/190618.html>

4- عبد الفتاح عبد العزيز، علاقة نسب سعر الصرف بنسب الإكتفاء الذاتي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الزقازيق، مصر، ص 12.

5- سمير جراد، بشار نحاس، هاجر بغاصه، نماذج الأمن الغذائي، مذكرة سياسات رقم 33، المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق، سوريا، 2010، ص 28.

* - بالنسبة للاحتياجات من الطاقة تقاس بالسعرات الحرارية: حيث يعطى الغرام من الكربوهيدرات (النشا، السكريات) أربع (4) حريرات، ويعطى غرام الدهون تسع (9) حريرات وغرام البروتينات أربع (4) حريرات.

6- منذر محمد خدام، الأمن الغذائي السوري، العدد 08، دراسات إقتصادية، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 2010، ص 16.

7- ناصر عبيد الناصر، واقع الأمن الغذائي العربي وأفاق تطوره، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 14، العدد 2، جامعة دمشق، سوريا، 1998، ص 162.

8- عدنان أحمد تلاج، وليد إبراهيم سلطان، اثر السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في دول عربية مختارة مع إشارة خاصة للعراق - محصول القمح نموذجاً -، مجلة زراعة الرافدين، المجلد 40، الملحق، 2012، ص 172.

9- فرانم إيليس، السياسات الزراعية في البلدان النامية، ترجمة إبراهيم يحيى الشهباني، منشورات وزارة الثقافة السورية 1997، ص 426.

* - تشير معادلة الغذاء إلى طبيعة ونمط العلاقة بين متغيرات الاستهلاك والإنتاج و التجارة الخارجية من المجموعات السلعية الغذائية، وتتحدد متضمنات هذه العلاقة بمكونات العرض من الغذاء ونمط الطلب عليه في البلدان العربية، فعندما تظهر حقائق الواقع التحليلي الغذائي أن هناك «فائض طلب» فذلك يعني أن الاقتصاد الزراعي متجه نحو تزايد الفجوة الغذائية، في حين تشير حالة التوازن عند مستويات مقبولة من توافر الغذاء على سيادة أوضاع مرضية من الأمن الغذائي العربي.

* - كل الإحصائيات الواردة في هذا البحث مصدرها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وبعض النسب والمؤشرات قام بحسابها الباحث انطلاقاً من هذه الإحصائيات نفسها.

10- سالم التوفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، أوراق عربية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2011، ص 19.

11- كفاح عباس رمضان الحمداني، مشكلة إنتاج الغذاء في دول المغرب العربي (2007/2000)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل (العراق)، ص 190.

12- سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي، مرجع سابق، ص 22.

13- سالم توفيق النجفي، سياسات الأمن الغذائي العربي (حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير) رؤية للمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 2013، ص 123.

* - تم تقدير الفجوة الغذائية للمجموعات السلعية الرئيسية على أساس الفرق بين الإنتاج وما هو متاح للاستهلاك، أي صافي الاستيراد من السلع الغذائية، بافتراض عدم وجود مخزونات مرحلة، وبدون احتساب تجارة السلع الغذائية البينية.

14- النجفي، الأمن الغذائي العربي، مرجع سابق، ص 23.

* - لاتزال أعداد الفقراء مرتفعة في بعض الدول العربية، حيث بلغت أكثر من 30% في بعض الدول مثل السودان وموريتانيا واليمن سنة 2012..

15- إبراهيم العيسوي، تجديد الدعوة إلى بناء أمن غذائي عربي راسخ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 50، ربيع 2010، ص 14.

16- منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة، التجارة الخارجية والفقير (هل يمكن توظيف التجارة لصالح الفقراء)، 2005، ص 93.

17- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2007، ص 31-30.

18- تقرير منظمة الأغذية والزراعة، إمدادات الحبوب والطلب عليها، http://ar.fao.org/world_Food_situation/ شوهد يوم 2012/11/20.

* - حسب جريدة الشروق فقد طلب مجموعة من الخبراء الحكومة بالعودة إلى رשدها واتخاذ إجراءات إستراتيجية لحماية أمن البلاد التي تحولت